

فدك في التاريخ

[56] حاجتها إلى البينة ؟ وهل تمنع التشريعات القضائية في الإسلام عن أن يحكم العالم استنادا إلى علمه (1) ؟ وإذا كانت تمنع عن ذلك فهل معنى هذا أن يجوز في عرف الدين سلب الشئ من المالك ؟ هذه أسئلة ، ومعها أسئلة أخرى أيضا في المسألة تتطلب جوابا علميا ، وبحثا في ضوء أساليب الاستنطاق في الإسلام. واريده أن أكون حرا ، وإذن فإني أستمح الاستاذ أن لاحظ أن تركية موقف الخليفة والصديقة معا أمر غير ممكن ، لأن الأمر في منازعتهم لو كان مقتصرا على مطالبة الزهراء بفدك وامتناع الخليفة عن تسليمها له لعدم وجود مستمسك شرعي يحكم بواسطته لها بما تدعيه ، وانتهاء المطالبة إلى هذا الحد ، لو سعنا أن نقول إن الزهراء طلبت حقها في نفس الأمر والواقع ، وإن الخليفة لما امتنع عن تسليمه لها لعدم تهيو المدرك الشرعي الذي تثبت به الدعوى تركت مطالبتها ، لأنها عرفت أنها لا تستحق فدك بحسب النظام القضائي وسنن الشرع ، ولكننا نعلم أن الخصومة بينهما أخذت أشكالا مختلفة حتى بلغت مبلغ الاتهام الصريح من الزهراء وأقسمت على المقاطعة (2).

(1) راجع في جواز حكم الحاكم أو القاضي _____
بعلمه / سنن البيهقي 10: 142 ، تنقيح الأدلة في بيان حكم الحاكم بعلمه / السيد محمد رضا الحسيني / الأعرجي - المطبعة العلمية - قم ، فهو بحث تفصيلي استدلالي في المسألة. (2)
راجع الرواية في صحيح البخاري ، عن عروة عائشة 3: 1374 ، شرح نهج البلاغة / ابن أبي الحديد 16: 281 ، وقال ابن أبي الحديد تعقبا في ص 286: (وأما إخفاء القبر وكتمان الموت - موت الزهراء عليها السلام - وعدم الصلاة وكل ما ذكره المرتضى - أي الشريف - فيه فهو الذي يظهر ويقوى عندي ، لأن الروايات به أكثر وأصح من غيرها ، وكذلك القول في موجدتها وغضبها...) ، أعلام النساء 4: 123 - 124 .